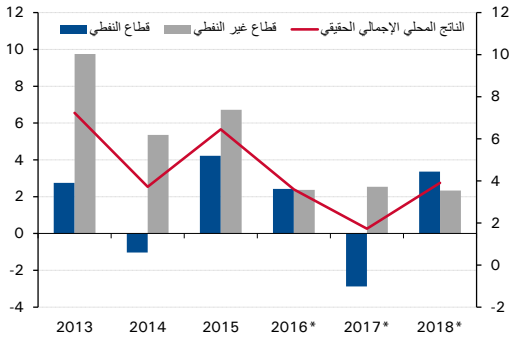


< شاكرا مصطفى
اقتصادي
+965 2259 5356, chakermostafa@nbk.com

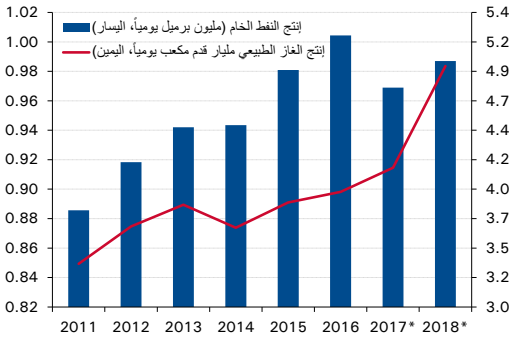
< دانييل كاي
مدير أبحاث الاقتصاد الكلي
+965 2259 3136, danielkaye@nbk.com

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% النمو السنوي، *توقعات)



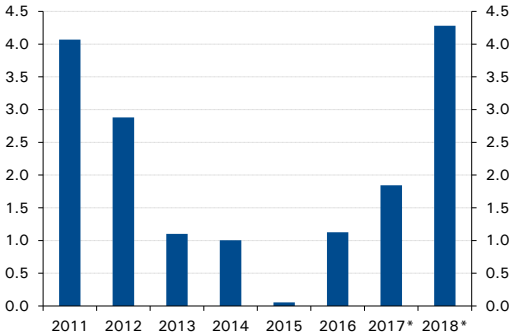
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط (*توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: التضخم في أسعار المستهلك (النمو السنوي % والمتوسط السنوي، *توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

إنتاج الغاز ينعش النمو العماني في ٢٠١٨ والقلق مستمر من الوضع المالي الآفاق والتوقعات

- تتوقع تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي العماني إلى ٠,٣٪ في ٢٠١٧ نتيجة خفض إنتاج النفط وتباطؤ نمو قطاعي المستهلك والاستثمار، ليتسارع لاحقاً إلى ٢,٨٪ في العام ٢٠١٨ بدعم من انتعاش إنتاج الغاز.
- توقعات بتقلص العجز المالي هذا العام، مع بقاءه ضخماً ليزل مصدر قلق بنسبة تصل إلى ١٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتوقعات بتحسنة في العام ٢٠١٨ بدعم من ضريبة القيمة المضافة وارتفاع الإيرادات النفطية إلى ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- توقعات بارتفاع التضخم خلال العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ تماشياً مع تقديم الحكومة ضرائب جديدة، وتوقعات بتحسين معتدل في أوضاع السيولة المصرفية.
- الاقتصاد قد يستفيد قليلاً من الأزمة القطرية-الخليجية نتيجة تحويل بعض مسارات السفر والتجارة إلى عمان.

من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد العماني إلى ٠,٣٪ فقط هذا العام، ليلعب أدنى مستوياته منذ العام ٢٠١١، وذلك نتيجة انخفاض إنتاج النفط، وسيتعافى لاحقاً في العام ٢٠١٨ تماشياً مع توسع إنتاج الغاز وثبات الاقتصاد غير النفطي. ولكن لا تزال هنالك العديد من المخاطر. إذ قد يتطلب عجز الميزانية الضخم سياسة متشددة أكثر من المتوقع في حال تعثر الأوضاع التمويلية بسبب التوجه العالمي نحو عمليات خفض التيسير الكمي، مما قد يكون له أثراً على خطط الحكومة للتبويب الاقتصادي. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم بعد تقديم السلطات ضرائب جديدة. ومن جهة أخرى، تستفيد عمان حالياً من تحويل المسار التجاري الذي نتج عن النزاع القطري-الخليجي بقيادة السعودية.

ارتفاع إنتاج الغاز يدعم النمو والاقتصاد غير النفطي يسجل ثباتاً

وبالرغم من التطورات المذكورة أعلاه، إلا أننا رفعنا توقعاتنا للنمو آخذين بالاعتبار نشاط الاقتصاد غير النفطي وتسارع إنتاج الغاز الذي طرأ قبل أوانه. وعلى الرغم من التحديات الماثلة أمام المستهلكين، إلا أنه من المتوقع أن تسجل المصروفات الاستهلاكية نمواً معتدلاً، كما من المفترض أن تشكل القوانين الموضوعية لتحسين بيئة الأعمال دعماً للنمو غير النفطي. وسينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي ليعوض عن تأثير تمديد خفض الإنتاج (وفق اتفاقية أوبك والدول من خارجها)، وذلك

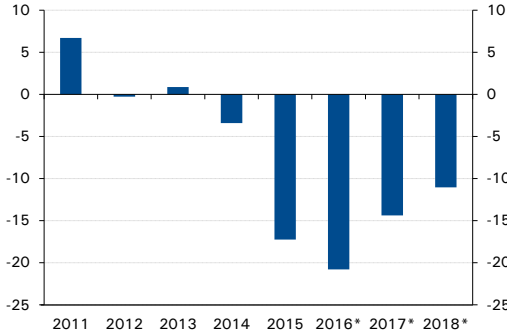
أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠١٥	*٢٠١٦	*٢٠١٧	*٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٧٠	٦٦	٧٠	٧١
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٥٧	٢٤	٥٣	٢٨
- القطاع النفطي	٤,٢	٢,٤	٢,٩-	٣,٤
- القطاع غير النفطي	٦,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٣
التضخم	٠,١	١,١	١,٨	٤,٢
الميزانية	١٧,٣-	٢٠,٨-	١٤,٥-	١١,٠-
	كنسبة من الناتج المحلي			

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني
*توقعات وتوقعات

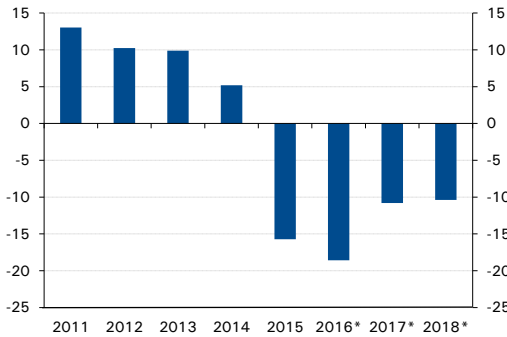
بعد إطلاق أول شحنة تابعة لمشروع حفل خزان في سبتمبر ٢٠١٧، بالإضافة إلى

الرسم البياني ٤: الميزان المالي (% من الناتج المحلي لإجمالي، *توقعات)



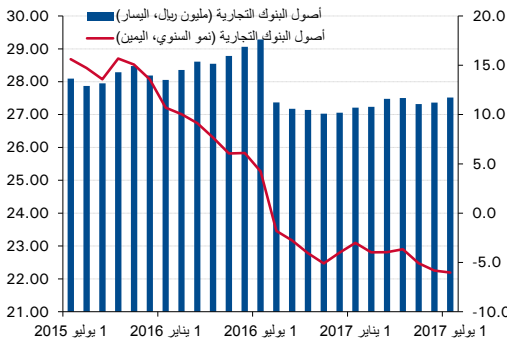
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي لإجمالي، *توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٦: أصول البنوك التجارية (أصول البنوك التجارية (مليون ريال، اليسار) - أصول البنوك التجارية (نمو السنوي، اليمين))



المصدر: البنك المركزي العماني

جدولة إطلاق الشحنة الثانية في الربع الأول من العام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٠,٣٪ و ٢,٨٪ للعامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وذلك على التوالي.

وجاءت مؤشرات قياس النشاط متفاوتة، حيث بلغت وتيرة تسجيل السيارات أدنى مستوياتها منذ خمس سنوات خلال أغسطس، فقد تراجع إجمالي التسجيل لفترة الإثني عشر شهراً بواقع ٢٣٪ على أساس سنوي. في المقابل، تحررت إيرادات الفنادق من تراجعها المطول، ليصل إجماليتها في يوليو لفترة الإثني عشر شهراً أعلى مستوياته منذ ما يقارب ثمانية عشر شهراً مرتفعاً بواقع ٣٪ على أساس سنوي. في الوقت نفسه، أعلنت العديد من الشركات أرباحاً متدنية في الربع الثاني من العام ٢٠١٧، وقد تباطأت أيضاً وتيرة التوظيف في الشركات، حيث ارتفعت وتيرة توظيف العمالة الوافدة بواقع ٣٪ فقط في أغسطس مقارنة بمتوسطها الشهري بواقع ١٠٪ في العام ٢٠١٦. وكان للتوجه نحو الحث على توظيف العمالة الوطنية في ظل تراجع الاقتصاد دوراً أيضاً في تباطؤ وتيرة توظيف الوافدين.

ومن المحتمل أن يتسارع الاستثمار الحكومي في العام ٢٠١٨ تماشياً مع ارتفاع الإيرادات بفضل ضريبة القيمة المضافة الجديدة وتعافي أسعار النفط، بالإضافة إلى ارتفاع النمو على إثر إطلاق مشروع حقل خزان لإنتاج الغاز. وسيساهم ذلك في ارتفاع نسبة الإستهلاك الحكومي وإنتاج الغاز وصادرات الغاز الطبيعي المسيل. ومن المتوقع أن تسجل المصروفات الشخصية نمواً ولكن بوتيرة بطيئة تماشياً مع تأقلم المستهلكين مع الزيادة في الأسعار (ضريبة القيمة المضافة) والنمو المعتدل في التوظيف.

وما زالت السلطات في عمان تعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي لتخفيف الاعتماد على النفط. إلا أن تراجع أسعار النفط تسببت في تعثر هذه الجهود، الأمر الذي ترك تأثيراً واضحاً على وتيرة الاستثمار. وقد يساهم قانون الاستثمار الأجنبي (المزمع إصداره قريباً) في إنعاش النشاط غير النفطي، ذلك بالإضافة إلى زيادة التركيز على قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. وسيصل نمو الاقتصاد غير النفطي إلى نسبة معتدلة تبلغ ٢,٤٪ للسنة في المتوسط خلال العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

جاء موقف عمان بالامتناع عن المشاركة في الحصار ضد الاقتصاد القطري، ليطهر أثراً إيجابياً قليلاً لذلك الموقف على الاقتصاد العماني، نظراً لتحويل مسار التجارة والسفر من السعودية والإمارات. إذ ارتفع نشاط التجارة المتبادلة في مينائي دقم وصلالة بين عمان وقطر، كما أصبح مطار مسقط الدولي محطة ووقوف بديلة للمسافرين القطريين في المنطقة. وقد تتزايد هذه التأثيرات إذا ما استمرت الأزمة، فقد تم فتح خطوط شحن جديدة بين عمان وقطر (ميناء حمد الذي تم فتحه مؤخراً).

النشاط في قطاع النفط والغاز قد يتسارع نتيجة انتعاش إنتاج الغاز

من المتوقع أن يتقلص إنتاج النفط في العام ٢٠١٧ تماشياً مع التزام عمان باتفاقية الدول من أوبك وخارجها لخفض الإنتاج، وذلك بعد أن بلغ متوسط الإنتاج اليومي مستوى استثنائي في العام ٢٠١٦ تجاوز حاجز المليون برميل يومياً. إلا أن إطلاق مشروع حقل خزان في نهاية العام ٢٠١٧ ومطلع ٢٠١٨ سيساهم في إنعاش قطاع الغاز، إذ سيرفع المشروع الطاقة الإنتاجية اليومية بواقع مليار قدم مكعب أو ما يقارب ٢٥٪. ومن المتوقع أن يتراجع إنتاج عمان للنفط بواقع ٢,٩٪ في ٢٠١٧ ويعود ويرتفع ٣,٤٪ في العام ٢٠١٨.

توقعات بارتفاع التضخم بسبب الضرائب الانتقائية وضريبة القيمة المضافة

شهد معدل التضخم تراجعاً خلال الأشهر الماضية ليستقر عند ١,١٪ على أساس سنوي في أغسطس، ومن المتوقع أن يتسارع في الربع الأخير من العام ٢٠١٧

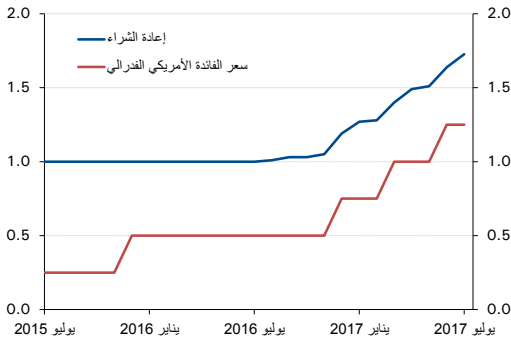
الرسم البياني ٧: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

(% النمو السنوي)



المصدر: البنك المركزي العماني

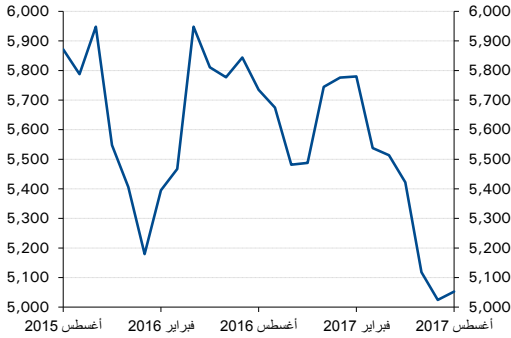
الرسم البياني ٨: أسعار الفائدة



المصدر: البنك المركزي العماني

الرسم البياني ٩: سوق مسقط للأوراق المالية

(مؤشر)



المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

تماشياً مع فرض الضرائب الانتقائية. ومن المتوقع أن يسجل التضخم المزيد من الارتفاع في العام ٢٠١٨ تماشياً مع مواصلة الحكومة تحرير أسعار الطاقة والسلع والخدمات الأخرى وفرض ضريبة القيمة المضافة، ما سيقابل الضغوط من أسعار السلع الغذائية والطاقة. وسيصل متوسط التضخم في العام ٢٠١٧ إلى ١,٨٪ مرتفعاً إلى ٤,٢٪ في العام ٢٠١٨، أو قد يتراجع في حال تأخر فرض ضريبة القيمة المضافة إلى ما بعد الربع الأول.

العجز المالي قد يستمر في العام ٢٠١٧ ويظل حتى العام ٢٠١٨

ما زال العجز المالي ضعيفاً جداً، إذ يبلغ ٨٠٪ من الهدف البالغ ٣ مليارات ريال وذلك خلال الستة أشهر الأولى من العام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يتجاوز العجز المالي توقعات السلطات للسنة الثانية على التوالي.

إذ لم تظهر البيانات المالية الأخيرة أي تقدم كبير في محاولة التخفيف من وتيرة الإنفاق، إذ ظلت كما هي في النصف الأول من ٢٠١٧ دون تغيير عن النصف الأول من ٢٠١٦. وقد ارتفعت المصروفات الجارية بنسبة طفيفة بلغت ١,٣٪ مقابل تراجع المصروفات الاستثمارية بواقع ٦٪ وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاق على قطاع الدفاع ومدفوعات الفوائد. واستطاعت السلطات أن تخفف نسبياً من ارتفاع نمو الرواتب الحكومية، حيث انعكس ذلك على إنفاق الوزارات المدنية (بما فيه الرواتب) الذي تراجع بواقع ٢,٤٪.

من جهة أخرى، ارتفعت الإيرادات النفطية وغير النفطية على خلفية ارتفاع أسعار النفط وتحسن تحصيل الرسوم وإيرادات الضرائب. وقد تبنت السلطات عدد من التدابير التي من شأنها تحسين أوضاعها المالية، كما وافقت مؤخراً على قانون ضرائب دخل الشركات (في الربع الأول من ٢٠١٧) وتعزز فرض ضرائب الانتقائية في الربع الرابع من ٢٠١٧ ستساهم في تقديم المزيد من الدعم. ولكننا ما زلنا نتوقع تسجيل عجز مالي ضخم بواقع ١٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٧.

ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات العام المقبل تماشياً مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي ستضيف ٤٠٠ مليون ريال، بالإضافة إلى تسارع أسعار النفط. ولكن وفق تصورنا الأساسي، فإننا نتوقع أيضاً تسارع المصروفات الجارية والاستثمارية بدعم من انتعاش الإيرادات. وقد تواجه الحكومة تأثيرات ارتفاع الضرائب من خلال زيادة الرواتب والإنفاق على تنفيذ خطة التنمية. ونتوقع أن يتراجع العجز إلى ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ ولكننا لا نستبعد أن تقوم السلطات بخفض الإنفاق إذا تدهرت الأوضاع التمويلية أو في حال بلغت أسعار النفط مستويات أقل من المتوقع.

مستويات الدين الحكومي متدنية، وأيلة للارتفاع

نجحت الحكومة في جمع ٥ مليارات دولار من أسواق الدين العالمية خلال مارس لتمويل عجز ٢٠١٧ بدعم من تصنيفها الاستثماري في ذلك الحين. وقد تسببت المخاوف بشأن استدامة السلطنة المالية في تراجع تصنيفها عند ما دون درجة الاستثمار في مايو (BB+) من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز". واحتفظت بالمقابل وكالة "موديز" بتصنيفها عند درجة استثمارية (Baa2) و"فيتش" عند (BBB) مع خفض للتصنيف والتوقعات (من قبل "موديز"). ولتجنب الاقتراض بأسعار فائدة عالية في أواخر العام، سارعت السلطات في عمان بإصدار صكوك خلال مايو بقيمة ملياري دولار. كما اقترضت ٣,٥ مليارات دولار من بنوك صينية (قرض مشترك) وذلك في أغسطس. وما زالت مستويات الدين الحكومي منخفضة نسبياً ومماثلة إلى حد ما للدول التي تحمل ذات التصنيف، ولكنها ارتفعت في نهاية العام ٢٠١٦ إلى ما

يقارب ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ترتفع أكثر إلى ٤٤٪ و٥٢٪ بحلول نهاية العام ٢٠١٧ و٢٠١٨، على التوالي.

توقعات بتحسّن السيولة المصرفية

في ظل ارتفاع أسعار النفط، من المتوقع أن تتراجع الضغوط على السيولة المصرفية تدريجياً تماثياً مع تعافي الودائع الحكومية بدعم من برنامج الحكومة في أسواق الدين العالمية. فقد ارتفعت الودائع الحكومية بواقع ٣٪ على أساس سنوي في يوليو ٢٠١٧.

شهد نمو الائتمان تباطؤاً خلال العام ٢٠١٧ والذي قد يفسّر على الأرجح بتدني الإنفاق الأسري، ومن المتوقع أن يتسارع في ٢٠١٨ تماثياً مع تأقلم الأفراد مع زيادة غلاء المعيشة بسبب فرض ضريبة القيمة المضافة. وقد تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في يوليو ٢٠١٧ إلى ٤,٩٪ على أساس سنوي من متوسط ١٠٪ في ٢٠١٦.

امتنع البنك المركزي العماني عن رفع أسعار الفائدة الأساسية بعد رفع الفائدة الفيدرالية من قبل مجلس الاحتياط الفدرالي في يونيو وذلك على الرغم من ارتباط الريال العماني بالدولار الأميركي ولكنه قام برفع سعر فائدة إعادة الشراء لليلة الواحدة، حيث استقر في يوليو ٢٠١٧ عند مستوى ١,٧٢٪.

ولا يزال القطاع المصرفي يتمتع برسملة قوية، إذ يشير تقرير البنك المركزي العماني الربع سنوي الأخير الذي يتضمن إحصائيات تبين سلامة الأوضاع المالية (يونيو ٢٠١٧) إلى انخفاض مستوى المخاطر مع بلوغ نسبة القروض المتعثرة ١,٩٪ من إجمالي القروض. كما ارتفعت أيضاً الرسملة، وبلغت نسبة كفاية رأس المال ١٦,٦٪ في الربع الثاني من العام ٢٠١٧.

تراجع الاقتصاد يفرض ضغطاً على سوق الأوراق المالية

تعرضت الشركات العمانية لضغوط نتيجة ضعف البيئة التشغيلية، فقد أعلنت معظمها عن تراجع في الأرباح خلال النصف الأول من العام ٢٠١٧. وقد تراجع مؤشر سوق مسقط ٣٠ بواقع ١١,٩٪ على أساس سنوي في أغسطس ليصل إلى ٥٠٥٣ نقطة قريباً من أدنى مستوى سجله منذ سبع سنوات. وبذلك يحتل سوق مسقط للأوراق المالية المرتبة الثانية من حيث الأسواق الأضعف أداءً من بين دول مجلس التعاون الخليجي، مسجلاً تراجعاً بواقع ١٣٪ منذ بداية السنة، متتبعاً تراجع أداء مؤشر قطر الذي تراجع بنسبة ٢٠٪ وأقل بكثير من أداء مؤشر أبوظبي الذي تراجع بنسبة طفيفة بواقع ٢٪.

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353